

الوضع الراهن لنظام الدعم الغذائي في مصر

أحمد محمد أحمد^١ محمود محمد فوز^٢ ياسر سيد أحمد مزروع^١ أميرة مصطفى محمد حمزة^١

١ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، مصر

٢ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، مصر

مقدمة:

تعتبر سياسة دعم السلع من السياسات الاقتصادية التي كثر استخدامها في بعض الدول ذات الأنظمة الاشتراكية في القرن الماضي، والتي كانت فيها الحكومة المالك الوحيد لعناصر الإنتاج، والمنتج الوحيد للسلع والخدمات، والموزع الوحيد لهذه السلع والخدمات عن طريق منح كوبونات (بطاقات تموينية)، أو من خلال ما يعرف بالجمعيات الاستهلاكية لتحقيق الأمن والأمان الغذائي للمواطنين بالدولة، وكان الهدف المعلن من هذه السياسة هو التخصيص الامثل لعناصر الإنتاج، وتحقيق الإنتاج الامثل، والتوزيع العادل لهذه السلع والخدمات، وتحقيق المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع^(١).

ويشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخل شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات أو بصفة عامة الفقراء والطبقة الوسطى، لتحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات والتي تتجاوز طاقة احتمال هذه الطبقات في الكثير من الأحيان، خاصة وأن معدلات ارتفاع الأسعار في مصر تسبق وتتجاوز معدلات ارتفاع الأجور منذ ما يقرب من أربعة عقود على الأقل بما أدى لتراجع منتظم ومتواصل في الدخل الحقيقية للعمال والموظفين وأرباب المعاشات، أي قدرة رواتبهم وأجورهم ومعاشاتهم على شراء السلع والخدمات، وأدى أيضاً إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر برنامج الدعم عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة كتمويل مادي لمكافحة الفقر وتوفير سبل الحماية الاجتماعية، فالدعم عبر ما يتم تقديمه من خلال شبكات الضمان الاجتماعي ينظر إليه على أنه مجموعة من البرامج التي تهدف لمساعدة الفقراء والأفراد الأكثر تعرضاً للفقر، وفي مصر أفادت تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة إلى أن نسبة الفقر مرتفعة في مصر

(١) محمد خليل فياض (دكتور)، سياسة الدعم السلعي: بين رغبة الإبقاء، وحكمة الإلغاء، جريدة ليبيا

المستقلة، ١٢ يونيو ٢٠١٢ www.libya-alyoum.com

تصل إلى نحو ٤٠٪ من السكان^(١)، وقد بدأ تطبيق نظام الدعم في مصر عام ١٩٤٥، حيث خصص له نحو ٢ مليون جنيه، وقد بلغت مخصصات الدعم نحو ٧.٩ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧^(٢)، كما بلغت مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ١١٥.٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١^(٣).

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث الرئيسية في تفاقم مشكلات برنامج الدعم الحكومي المصري، فبالرغم من الجهود المبذولة من جانب واضعي السياسة للتقليل من نسبة الفقر من خلال برنامج الدعم الحكومي وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من السلع الرئيسية إلا أن ذلك الاهتمام أدى لارتفاع تكلفة فاتورة نظام الدعم الحكومي كنتيجة مباشرة لزيادة عدد السكان وارتفاع معدل التضخم مع إتباع النظام المفتوح لبرنامج الدعم، كما أن ارتفاع فاتورة الواردات أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية مما يؤدي لارتفاع تكاليف الدعم وكل ذلك كان له أثر على الموازنة العامة للدولة، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة أيضاً في أن قضية دعم استهلاك السلع الغذائية الرئيسية في مصر يواجهه مشكلتين أساسيتين في منظومة الدعم الحالية هما: (عدم كفاءة منظومة التوزيع لتلك السلع، وتسرب قدر كبير من الدعم بصورة غير قانونية لغير المستحقين في الدولة)، وقد بذلت الحكومة جهوداً عديدة لتطوير ذلك البرنامج لذا أصدرت العديد من الإجراءات وطورت من منظومة السلع التي يوفرها برنامج الدعم للمواطنين من حيث أنواعها وكمياتها لكل مواطن إلا إنه لازالت نفس المشكلات السابقة مستمرة وتطرح نفسها على الساحة ومن هنا تبرز ضرورة البحث.

أهداف البحث:

استهدف البحث بصفة أساسية تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- (١) جلال الملاح (دكتور) وآخرون، الأنماط الانفاقية الغذائية للفقراء في مصر وانعكاساتها على دعم الغذاء، مؤتمر الأمن الغذائي المصري وتحدي المستقبل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨.
- (٢) مجلس الوزراء، الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة الثانية، العدد (١٣)، يناير ٢٠٠٨.
- (٣) وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٠/٢٠١١، عام ٢٠١٠.

١- دراسة هيكل وبنود برنامج الدعم الحكومي المصري خاصة برنامج الدعم الغذائي المصري.

٢- دراسة مدى كفاءة برنامج الدعم الحالي في مصر.

٣- دراسة متوسط نصيب الفرد من كل بند من بنود برنامج الدعم الحكومي المصري.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

في سبيل تحقيق الأهداف البحثية واستخلاص النتائج، فقد اعتمد البحث على استخدام أساليب التحليل الكمية والوصفية، حيث استند البحث إلى:

١- معادلات الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة في صورها المختلفة الخطية والتربيعية والتكعيبية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف لوغاريتمية، وقد تمت المفاضلة لمدى كفاءة النموذج في تمثيل البيانات المستخدمة.

٢- نماذج الانحدار البسيط والمتعدد في صورها المختلفة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف لوغاريتمية وقد تمت المفاضلة لمدى كفاءة النموذج في تمثيل البيانات المستخدمة لقياس مدى تأثير بعض المحددات والمتغيرات المؤثرة علي إجمالي الدعم بصفة عامة والدعم الغذائي بصفة خاصة.

٣- قياس معاملات عدم الاستقرار لتطور بنود برنامج الدعم الحكومي وأثر العوامل المختلفة على بنود هيكل الدعم حيث يحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \left| \frac{ص - ص}{ص} \right| * 100$$

حيث أن:

ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة.

ص = القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة.

وتم الحصول على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة اللازمة لإجراء هذا البحث من جهات حكومية مختلفة والتي شملت كل من المركز القومي للمعلومات التابع للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سجلات وزارة التموين والتضامن الاجتماعي، سجلات إدارة الإحصاء للإدارة المركزية بقطاع الشؤون الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس الوزراء (مركز الدعم واتخاذ القرار)، كما تم الحصول على البيانات من بعض المواقع الالكترونية لبعض الهيئات مثل البنك الدولي، البنك الأهلي المصري، وزارة المالية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النتائج البحثية:

نتناول فيما يلي استعراض لأهم النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال هذا البحث والتي تم إدراجها تحت ثلاثة أقسام فيتناول القسم الأول تطور الأنواع المختلفة للدعم الغذائي بأنواعه المختلفة، بينما يتناول القسم الثاني تطور متوسط نصيب الفرد السنوي من الأنواع المختلفة للدعم الغذائي، وفيما يخص القسم الثالث والأخير فيتناول الأهمية النسبية للأنواع المختلفة للدعم الغذائي في إجمالي قيمة هذا الدعم.

أولاً: تطور قيمة الأنواع المختلفة للدعم الغذائي في مصر:

١- تطور قيمة إجمالي الدعم الغذائي:

بدراسة واستعراض تطور الدعم الغذائي خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠١٠/٠٩ بالأسعار الجارية- جدول (١)، تبين أن الدعم الغذائي قد تزايد خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٨٤/٨٣ حيث ارتفع من نحو ١.٧٦ مليار جنيه في عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٢.٤٤ مليار جنيه في عام ١٩٨٤/٨٣، بينما انخفضت قيمة الدعم الغذائي خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤-١٩٨٧/٨٦ من نحو ١.٩٨ مليار جنيه إلى نحو ١.٣٤ مليار جنيه، بينما تزايد من نحو ١.٩٩ مليار جنيه في عام ١٩٨٨/٨٧ إلى نحو ٢.٥٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٠/٨٩، كما تبين أن الدعم الغذائي قد تناقص خلال الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤ حيث انخفض من نحو ٢.٤٨ مليار جنيه في عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٢.٠٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٥/٩٤، بينما ارتفعت قيمة الدعم الغذائي خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠١٠/٠٩ من نحو ٢.٥١١ مليار جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥ إلى نحو ١٤.٠٩٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٠٩، واتضح أن متوسط الدعم الغذائي بلغ خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠١٠/٠٩ نحو ٤.٣٦ مليار جنيه حيث بلغ الحد الأدنى نحو ١.٣٤ مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦ تمثل نحو ٣٠.٧٤٪ من متوسط إجمالي الدعم الغذائي في مصر، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ١٦.٤٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تمثل نحو ٣٧٧.٠٣٪ من متوسط إجمالي الدعم الغذائي. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي الدعم الغذائي بالأسعار الجارية في الصورة الخطية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠١٠/٠٩ معادلة رقم (١) - جدول (٢)، اتضح أن الدعم الغذائي اتخذ اتجاهها عاما متزايدا بمقدار بلغ نحو ٣٥٤.١٩ مليون جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو

٨.١٢٪، كما يوضح معامل التحديد (ر^٢) أن نحو ٥٧.٨٪ من التغيرات الحادثة في الدعم الغذائي ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

جدول (١): تطور الدعم الغذائي خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ٢٠١٠/٠٩)

السنوات	إجمالي الدعم (المليون جنيهه)	السنوات	إجمالي الدعم (المليون جنيهه)
١٩٨١/٨٠	١٧٦٧	١٩٩٦/٩٥	٢٥١١
١٩٨٢/٨١	١٧٠٧	١٩٩٧/٩٦	٢٩٧٢
١٩٨٣/٨٢	٢٠٠٩	١٩٩٨/٩٧	٢٣٤٨
١٩٨٤/٨٣	٢٤٤٦	١٩٩٩/٩٨	٢٢٦٧
١٩٨٥/٨٤	١٩٨٢	٢٠٠٠/٩٩	٢٣١٢
١٩٨٦/٨٥	١٦١٧	٢٠٠١/٠٠	٣١٥٠
١٩٨٧/٨٦	١٣٤١	٢٠٠٢/٠١	٤٠٢٧
١٩٨٨/٨٧	١٩٩٥	٢٠٠٣/٠٢	٤١٠٩
١٩٨٩/٨٨	١٧٤٧	٢٠٠٤/٠٣	٤٦٨٧
١٩٩٠/٨٩	٢٥٥٧	٢٠٠٥/٠٤	٩١٢٦
١٩٩١/٩٠	٢٤٨٣	٢٠٠٦/٠٥	٨٣٨١
١٩٩٢/٩١	٣٣٠٤	٢٠٠٧/٠٦	٩٤٠٨
١٩٩٣/٩٢	٢٤٤٩	٢٠٠٨/٠٧	١٦٤٤٤
١٩٩٤/٩٣	٢٠٥٠	٢٠٠٩/٠٨	١٣٤٧٧
١٩٩٥/٩٤	٢٠٧٠	٢٠١٠/٠٩	١٤٠٩٨
المتوسط		٤٣٦١.٣٧	
الانحراف المعياري		٤١٠١.٤٦	

المصدر: جمعت وحسبت من: مجلس الوزراء، مركز الدعم واتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ٢٠١٠/٠٩).

وبدراسة واستعراض التوزيع الجغرافي للدعم الغذائي في مصر والذي تقدمه الدولة لأفراد المجتمع والموجه للسلع الاستراتيجية والضرورية بالمجتمع في محافظات مصر ومقارنته بعدد السكان ونسبة الفقر في مصر - جدول (٣) - والذي يتضح منه انه وفقاً لبيانات ٢٠٠٩ أن نسبة السكان في كل من محافظات الوجه البحري ومحافظات مصر الوسطي ومحافظات مصر العليا ومحافظات الحدود بلغت نحو ٦١.٦٨٪، ٢.٢٧٪، ١٦.٢٧٪، ١.٧٧٪ علي الترتيب، كما بلغ عدد الفقراء نحو ١٠.٧٨٪، ٣١.٠٢٪، ٤١.٣٦٪، ١١.٠١٪ من عدد السكان علي الترتيب، ومن ذلك يتضح أن أعلى المحافظات في نسبة الفقر هي محافظات مصر العليا يليها محافظات مصر الوسطي ثم محافظات الوجه البحري وتأتي محافظات الحدود في المرتبة الأخيرة.

كما اتضح ان كل من محافظات الوجه البحري ومحافظات مصر الوسطي ومحافظات مصر العليا ومحافظات الحدود تحصل علي نحو ٥٩.٨٩٪، ٢٠.٥٣٪، ١٧.٥٢٪، ٢.٠٥٪ من الدعم الغذائي علي الترتيب، وبناءً علي ما سبق يتبين أنه علي الرغم من أن محافظات مصر العليا هي أعلي المحافظات ارتفاعاً في نسبة الفقر إلا أنها تحصل علي نسبة بلغت نحو ١٧.٥٢٪ من الدعم الغذائي مقارنةً بمحافظات الوجه البحري والتي تحصل علي نحو ٥٩.٨٩٪ من الدعم الغذائي علي الرغم من انخفاض نسبة الفقر بها لتمثل نحو ١٠.٧٨٪ في حين تساوي محافظات مصر الوسطي ومحافظات الحدود في نسبة حصولهم علي الدعم الغذائي والتي تقدر بنحو ٢.٠٥٪ من الدعم الغذائي بينما تقدر نسبة الفقر بتلك المحافظات نحو ٣١٪، ١١.١٪ علي الترتيب.

وبدراسة التوزيع الجغرافي للدعم الغذائي في مصر خلال عام ٢٠٠٩ في محافظات الوجه البحري تبين أن أعلي المحافظات في نسبة الفقراء هي محافظة البحيرة حيث بلغ نحو ٢٣.٥٪ من عدد السكان وتحصل علي نحو ٥.٦٨٪ من الدعم الغذائي، تليها محافظة الإسماعيلية حيث نسبة الفقراء بلغت نحو ٨.٨٪ من عدد السكان وتحصل علي نحو ١.٣٩٪ من الدعم الغذائي، بينما تحصل محافظة القاهرة علي نحو ١٣.٠٤٪ من الدعم الغذائي في حين أن نسبة الفقراء بها بلغت نحو ٧.٦٪ من عدد السكان.

وتأتي محافظة بني سويف في المرتبة الأولى من بين محافظات مصر الوسطي بنسبة عدد فقراء بلغ نحو ٤١.٥٪ من عدد السكان ونصيب دعم غذائي بلغ نحو ٢.٩٥٪، بينما تحصل محافظة الجيزة علي نحو ٧.٤٣٪ من الدعم الغذائي في حين أن نسبة الفقر تمثل نحو ٢٣٪ من عدد السكان.

ولكن بدراسة محافظات مصر العليا من حيث التوزيع الجغرافي للدعم لغذائي في عام ٢٠٠٩ فتبين أن محافظة أسيوط تمثل اعلي نسبة في عدد الفقراء حيث بلغت نحو ٦١٪ من عدد السكان وتحصل علي نحو ٤.٨٣٪ من الدعم الغذائي، بينما اتضح أن محافظة سوهاج تحصل علي نحو ٥.٤٤٪ من الدعم الغذائي في حين أن عدد الفقراء يمثل نحو ٤٧.٥٪ من عدد السكان، كما أن محافظة الأقصر تحصل علي نحو ٠.٨٢٪ من الدعم الغذائي علي الرغم من أن عدد الفقراء يمثل نسبة بلغت نحو ٤٠.٩٪ من عدد السكان.

جدول (٢): معادلات الاتجاه الزمني لعام لكل من الدعم الغذائي ودعم السلع التموينية ودعم الخبز ودعم السكر ودعم الزيوت الغذائية ودعم القمح في مصر والمؤشرات الخاصة بها خلال الفترة (١٩٩٢/٩-٢٠١٠/٩)

معدل التغير السنوي	مقدار التغير السنوي	ف	ر	نوع النموذج	رقم المعادلة	التغير التابع
٨.١٢	٣٥٤.١٩	** ٣٨.٣٤٦	٠.٥٧٨	خطي	١	الدعم الغذائي (مليون جنيه)
٦.٢٦	١٩٩.٥	** ٢١.٧٠٨	٠.٧٢١	تربيعي	٢	دعم السلع التموينية (مليون جنيه)
٨.٠٧	١٦٣.٥	** ٣٥.٤٥٠	٠.٦٧٦	خطي	٣	دعم الخبز (مليون جنيه)
٣.٣	١٣٢.٤٧ -	** ١٧.٩٤٢	٠.٦٩٢	خطي	٤	دعم السكر (مليون جنيه)
٥.٣٥ -	٢٥.١٤٤ -	** ٦.٨٨٦	٠.٥٧٩	تكعيبي	٥	دعم الزيوت الغذائية (مليون جنيه)
٨.٧٧	١٧٨.٩٦٥	** ٢٦.٠٧٠	٠.٦٠٥	خطي	٦	دعم القمح وبقية (مليون جنيه)
٣.٠٩	١.٣٠٣	** ١٥.٧٨٤	٠.٦٦٤	تربيعي	٧	نصيب الفرد من دعم السلع التموينية (جنيه)
٦.١٢	١.٨٣	** ٢٢.٩٦٣	٠.٥٧٥	خطي	٨	نصيب الفرد من دعم الخبز (جنيه)
٥.٥٣ -	٠.٣٤ -	** ٣٧.٣٦٢	٠.٦٨٨	خطي	٩	نصيب الفرد من دعم السكر (جنيه)
٥.٢٩	٠.٣٨١	** ٦.٣٢٢	٠.٥٥٩	تكعيبي	١٠	نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية (جنيه)
٦.٧٨	٢.٠٢٨	** ١٨.١١٤	٠.٥١٦	خطي	١١	نصيب الفرد من دعم القمح وبقية (جنيه)

١٩ = ٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩.

س: متغير الزمن .

حيث أن: ص: تشير الي القيم التقديرية للمتغير التابع.

القيم أسفل معاملات الانحدار تعبر عن قيم (ت) المحسوبة.

* مستوى معنوية ٠.٠٥ .

** مستوى معنوية ٠.٠١ .

١) ، (٤) ، (٥) .

١٩ = ٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩.

س: متغير الزمن .

حيث أن: ص: تشير الي القيم التقديرية للمتغير التابع.

القيم أسفل معاملات الانحدار تعبر عن قيم (ت) المحسوبة.

* مستوى معنوية ٠.٠٥ .

** مستوى معنوية ٠.٠١ .

١) ، (٤) ، (٥) .

٢- تطور دعم السلع التموينية في مصر:

بدراسة واستعراض تطور دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة بالقيم الحقيقية - جدول (٤) تبين أن دعم السلع التموينية انخفض من نحو ٣.٣٠٤ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ١.٦٢٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠/٩٩ بينما تزايد من نحو ٢.١٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ليبلغ نحو ٨.١٠٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٠٨، وبدراسة الفترة ١٩٩١/٩٢-٢٠١٠/٠٩ تبين أن متوسط دعم السلع التموينية بلغ نحو ٢.٩٩٧ مليار جنيه وبحد أدنى بلغ نحو ١.٦٢٤ مليار جنيه في عام ١٩٩٩/١٩٩٨ تمثل نحو ٥٤.١٪ من متوسط إجمالي دعم السلع التموينية في مصر، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٨.١٠٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تمثل نحو ٢٧٠.٣٩٪ من متوسط إجمالي دعم السلع التموينية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة اتضح أن الصورة التريبيعية أفضل الصور ويتضح من المعادلة رقم (٢) - جدول (٢)، أن دعم السلع التموينية بالقيم الحقيقية أخذ اتجاهًا متزايدًا خلال فترة الدراسة بنحو ١٩٩٠.٥ مليون جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٦.٦٦٪ وقد يعزى ذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض الدخل الحقيقية للأفراد مع ارتفاع عدد السكان مما أدى إلى قيام الدولة برفع قيمة الدعم الموجه للسلع التموينية والغذائية لمواجهة تلك التغيرات، كما يوضح معامل التحديد (ر^٢) أن نحو ٧٣.١٪ من التغيرات الحادثة في دعم السلع التموينية ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٣- تطور دعم الخبز في مصر:

بدراسة واستعراض تطور دعم الخبز خلال فترة الدراسة بالقيم الحقيقية - جدول (٤) تبين أن دعم الخبز تزايد من نحو ٠.٨٩٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ ليصل إلى نحو ١.٨٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥ بينما تناقص من نحو ١.٤١ مليار جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ ليصل إلى نحو ١.٠٩٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠/٩٩، بينما الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٠/٠٩ تميزت بتزايد دعم الخبز مرة أخرى ليصل لأقصاه ليبلغ نحو ٤.٩٥٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨/٠٧.

جدول (٣): التوزيع الجغرافي للأنواع الرئيسية للدعم الغذائي وعدد السكان

ونسبة الفقراء في محافظات مصر في عام ٢٠٠٩

المحافظات	عدد السكان		ذيق (مليون جنيه)	زيت طعام (مليون جنيه)	سكر (مليون جنيه)	أرز (مليون جنيه)	نسبة الفقراء	
	ألف نسمة	%					الإجمالي (مليون جنيه)	%
القاهرة	٨٨٧٨	١١.٥٦	١٩٣٣	٣٨١.٩	١٩٦	٦٢	٢٥٧٢.٩	١٣.١٤
الإسكندرية	٤٣١٥	٥.٦١٧	٨٢٩.٤	١٧٩.١	١١٢	٢٧.٤	١١٤٧.٧	٥.٨٦
بورسعيد	٥٩٨	٠.٧٧٨	١٠٤.٤	٢٥.٥	١٦	٤.٥	١٥٠.٤	٠.٧٦
السويس	٥٤٢	٠.٧٠٦	١٠٢.١	٢٢.٩	١٢.٢	٣.٩	١٤١.١	٠.٧٢
دمياط	١١٦٥	١.٥١٦	١٩٣.٢	٦٠	٣٧.٧	١٠.٣	٣٠١.٢	١.٥٣
الدقهلية	٥٢٧٧	٦.٨٦٩	٦٥٧.٥	٢٧٥.٩	١٧٣	٤٦.٦	١١٥٣.٢	٥.٨٨
الشرقية	٥٦٦٥	٧.٣٧٤	٨٤٤.٥	٢٦٠.٦	١٦٣	٤١.٢	١٣٠٩.٢	٦.٦٨
القليوبية	٤٤٩١	٥.٨٤٦	٨٣٢.١	١٨٢.٦	١١٤	٢٧.٢	١١٥٥.٧	٥.٩٠
كفر الشيخ	٢٧٦٥	٣.٥٩٩	٣٥٠	١٤٨	٩٢.٨	٢٤.٣	٦١٥.١	٣.١٤
الغربية	٤٢١٥	٥.٤٨٧	٦٠٠.٧	٢٢٥	١٤١	٣٨.١	١٠٠٥.١	٥.١٣
المنوفية	٣٤٥٣	٤.٤٩٥	٤٨٠	١٧٤	١٠٩	٢٩.٢	٧٩٢.٤	٤.٠٤
البحيرة	٥٠٠٦	٦.٥١٦	٦٦٣.٥	٢٥١.٧	١٥٨	٤٠.٨	١١١٣.٦	٥.٦٨
الإسماعيلية	١٠١٥	١.٣٢١	١٩٩	٤١.٥	٢٦	٦.٦	٢٧٣.١	١.٣٩
إجمالي محافظات الوجه البحري	٤٧٣٨٥	٦١.٦٨	٧٧٨٩.٤	٢٢٢٩	١٣٥١	٣٦٢.١	١١٧٣٠.٧	٥٩.٨٩
الجيزة	٣٢٨٩	٤.٢٨١	١٢٥٩.٤	١٠٩.٤	٦٨.٦	١٧.٩	١٤٥٥.٣	٧.٤٣
٦ أكتوبر	٢٧٤٣	٣.٥٧١	---	٩٣.٣	٥٨.٤	١٥	١٦٦.٧	٠.٨٥
بني سويف	٢٤٣٦	٣.١٧١	٣٧٧.٣	١١٣.٥	٧٠.٨	١٧.٣	٥٧٨.٩	٢.٩٥
الفيوم	٢٦٨١	٣.٤٩	٤٦٤.٥	١٣٥	٨٤.٥	٢١.٧	٧٠٥.٧	٣.٦٠
المنيا	٤٤٢٠	٥.٧٥٤	٧٤٠.٢	٢١١	١٣١	٣٠.٨	١١١٣.٤	٥.٦٨
إجمالي محافظات مصر الوسطى	١٥٥٦٩	٢٠.٢٧	٢٨٤١.٤	٦٦٢.٢	٤١٤	١٠٢.٧	٤٠٢٠	٢٠.٥٣
أسيوط	٣٦٥٢	٤.٧٥٤	٦٧٤.٧	١٦٧.٣	٨٢.٣	٢٢.٩	٩٤٧.٢	٤.٨٣
سوهاج	٣٩٥٥	٥.١٤٨	٧٣٨.١	١٨٥.٢	١١٥	٢٦.٨	١٠٦٥.٤	٥.٤٤
قنا	٣١٧٣	٤.١٣	٥٥٧.١	١٥٨.٨	٩٩.٣	٢٥.١	٨٤٠.٣	٤.٢٩
الأقصر	٤٧٨	٠.٦٢٢	١١٨	٢٤.١	١٥.١	٣.٨	١٦١	٠.٨٢
أسوان	١٢٤٣	١.٦١٨	٣٠٣.٢	٦٣.٩	٤٠.٦	١٠.٢	٤١٧.٩	٢.١٣
إجمالي محافظات مصر العليا	١٢٥٠١	١٦.٢٧	٢٣٩١.١	٥٩٩.٣	٣٥٣	٨٨.٨	٣٤٣١.٨	١٧.٥٢
البحر الأحمر	٣٠٣	٠.٣٩٤	٥٨.٢	٨.٢	٤.٩	١.٣	٧٢.٦	٠.٣٧
الوادي الجديد	١٩٧	٠.٢٥٦	٤٠.١	١٠	٦.٣	١.٨	٥٨.٢	٠.٢٩

%

المحافظات	عدد السكان		دقيق (مليون جنيه)	زيت طعام (مليون جنيه)	سكر (مليون جنيه)	أرز (مليون جنيه)	نسبة الفقراء من عدد السكان (%)	
	ألف نسمة	%					الإجمالي (مليون جنيه)	%
مطروح	٣٤٥	٠.٤٤٩	٨٤.٢	١٣.٢	٧.٨	١.٦	١٠٦.٨	٠.٥٤
شمال سيناء	٣٦٨	٠.٤٧٩	١٠٥.١	١٥.٩	٩.٩	٢.٤	١٣٣.٣	٠.٦٨
جنوب سيناء	١٥٤	٠.٢	٢٨.٥	٢.١	١.٣	٠.٣	٣٢.٢	٠.١٦
إجمالي محافظات الحدود	١٣٦٧	١.٧٧	٣١٦.١	٤٩.٤	٣٠.٢	٧.٤	٤٠٣.١	٢.٠٥
إجمالي الجمهورية	٧٦٨٢٢	١.٠	١٣٣٣٨	٣٥٤٠	٢١٤٧	٥٦١	١٩٥٨٥.٦	١.٠

المصدر: جمعت وحسبت من: ١- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠.

٢- وزارة التموين، الهيئة العامة للسلع التموينية، بيانات غير منشورة.

جدول (٤): تطور قيمة دعم السلع التموينية ودعم الخبز ودعم السكر ودعم الزيوت الغذائية ودعم القمح خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠١٠/٠٩) بالمليون جنيه

السنوات	دعم السلع التموينية	دعم الخبز	دعم السكر	دعم الزيوت الغذائية	دعم القمح ودقيقه	عدد السكان (مليون نسمة)
١٩٩٢/١٩٩١	٣٣٠.٤	٨٩٧	٦٧٥	٥٨٦	٨٩٦	٥٤٠.٨٢
١٩٩٣/١٩٩٢	٢٢٨٠.٢٦	١٢٧٩.٣٣	٥٥٥.٨٦	٤٦٥.٥٤	١٢٧٨.٤	٥٥٢.٠١
١٩٩٤/١٩٩٣	١٧٩٩.٨٢	١٠٨٠.٧٧	٤٠٧.٣٧	٤١٣.٥٢	١٠٨٠.٧٧	٥٦٣.٤٤
١٩٩٥/١٩٩٤	١٧٠٩.٣٣	١١١١.٤٨	٤٦٥.٧٣	٣٩٠.٥٨	١١١١.٤٨	٥٧٦.٤٢
١٩٩٦/١٩٩٥	١٩١٣.٨٧	١٨٥٠.٦١	٣٩١.٠١	٣٦٥.٠٩	١٨٤٩.٨٥	٥٨٨.٣٥
١٩٩٧/١٩٩٦	٢١٧٥.٧	١٤١٠.٦٩	٤٦٤.٨٦	٣٨٠.٦٧	١٤٣٩.٢٤	٦٠٠.٥٣
١٩٩٨/١٩٩٧	١٦٩٤.٠٨	١٣٤٩.٢١	٣٧٤.٤٥	٣٥٨.٥٨	١٢٩١.٤٩	٦١٣.٩٦
١٩٩٩/١٩٩٨	١٦٢١.٦	١٠٠٥.٠١	٣٩٣.٤١	٢٨٦.١٢	٨٨٤.٨٣٥	٦٢٥.٦٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٦٢٤.٧٤	١٠٩٩.٠٩	٣٩٧.٠٤	٤٦١.٧٠	٩٢١.٩٩٦	٦٣٨.٦٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢١٩٠.٥٤	١٣٢١.٢٨	٤١٠.٢٩	٥٥٤.٩٣	١١٣٨.٣٩	٦٥١.٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٦٣٢.٠٣	١٢٧٤.٥١	٣٨١.٠٤	٤٦٩.٩٣	١٣١٢.٤٢	٦٦٥.٣١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٣٤٨.٠٠	١٦٨٨.٥٧	٣٦١.١٤	٣٥٠.٨٥	١٦٢٠.٥٧	٦٧٩.٠٨

%

السنوات	دعم السلع التمويلية	دعم الخبز	دعم السكر	دعم الزيوت الغذائية	دعم القمح وبقيقه	عدد السكان (مليون نسمة)
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٢٨٨.٥٧	٢٨١٩.٨٢	٢٢٢.١٦	٤١٦.٩٩	٢٧٨٨.٠٩	٦٩٣١٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٢٣٦.٧٧	٢٩٣٧.٧٩	٢٩٣.٨٢	٥٩٥.٦٣	٢٧٦١.٣٧	٧٠٧٤٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٦٣٦.٠١	٢٦٣٧.٧٤	٣٠٧.١٥	٦٨١.٥٦	٢٤٢٢.١٣	٧٢٢١٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧٠٩.٧٨	٣١٥٠.٦٣	٢٩٢.٥٨	٦٢٣.٠٢	٢٩٧٥.٩٥	٧٣٦٠٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٣٥٥.١٣	٤٩٥٧.١٨	٢٢٨.٢٨	٤٩٩.٢٣	٤٦٢٩.٨٩	٧٤٤٣٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨١٠٣.٩	٣٤٦٨.٧٦	٣٦٩.٠٠	٥١٦.٠٥	٥٤٩٤.٦٥	٧٦٠٩٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٣١٩.٢٤	٣١٥٧.٤٨	٤٣٩.٣٣	٥١٣.١٧	٢٨٦٧.٩٥	٧٧٨٣٩
المتوسط	٢٩٩٧.٠١	٢٠٢٦.١٥	٣٩١.٠٣	٤٦٩.٩٦	٢٠٤٠.٢٩	---
الانحراف المعياري	١٦٤٢.٦٤	١١١٩.٥٣	١٠٦.٦٦	١٠٥.٧٤	١٢٩٤.٤٥	---

المصدر: جمعت وحسبت من:

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، بيانات غير منشورة.
- ٢- وزارة التضامن الاجتماعي، مركز الدعم واتخاذ القرار، بيانات غير منشورة.

واتضح أنه خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ بلغ دعم الخبز نحو ٢.٠٢٦ مليار جنيه في المتوسط حيث يتقلب بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٨٩٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ تمثل نحو ٤٤.٢٧٪ من متوسط دعم الخبز في مصر، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٤.٩٥٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨/٠٧ تمثل نحو ٢٤٤.٦٥٪ من متوسط دعم الخبز. ويتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي دعم الخبز خلال فترة الدراسة في صورها المختلفة تبين أن الصورة الخطية جاءت بأفضل النتائج والموضح نتائجها بالمعادلة رقم (٣) - جدول (٢) ومنها يتضح أن إجمالي دعم الخبز بالقيم الحقيقية أخذ اتجاهًا متزايداً خلال فترة الدراسة بنحو ١٦٣.٥٥٨ مليون جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٨.٠٧٪، وقد يعزى ارتفاع معدل النمو السنوي إلى ارتفاع السعر العالمي للقمح خلال عام واحد حيث ارتفع سعر استيراد طن القمح أربعة أضعاف في عام ٢٠٠٧، وكذلك وصول الدعم وتسريه لغير مستحقه، كما يوضح معامل التحديد (ر^٢) أن نحو ٦٧.٦٪ من التغيرات الحادثة في دعم الخبز ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٤- تطور دعم السكر في مصر:

بدراسة تطور دعم السكر بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة - جدول (٤)، اتضح أن الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٨/٩٧ شهدت انخفاضاً في دعم السكر من نحو ٦٧٥ مليون جنيه إلى نحو ٣٧٤.٤٦ مليون جنيه في عام ١٩٩٨/٩٧ بينما تزايد حجم الدعم الموجه للسكر من نحو ٣٩٣.٤٢ مليون جنيه إلى نحو ٤١٠.٢٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ولكن عاود دعم السكر الانخفاض من نحو ٣٨١.٠٥ مليون جنيه إلى نحو ٢٩٣.٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٠٤ بينما شهدت الفترة ٢٠٠٦/٠٢-٢٠١٠/٠٩ تذبذباً بالارتقاع والانخفاض لقيم دعم السكر، وتبين أنه خلال فترة الدراسة بلغ الحد الأدنى لدعم السكر نحو ٢٢٢.١٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تمثل نحو ٥٦.٨١٪ من متوسط دعم السكر، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٥٥٥.٨٦ مليون جنيه في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ تمثل نحو ١٤٢.١٥٪ من متوسط دعم السكر، وبلغ المتوسط السنوي نحو ٣٩١.٠٣ مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور دعم السكر خلال فترة الدراسة في الصورة التربيعية فتبين من المعادلة رقم (٤) - جدول (٢) أن دعم السكر بالقيم الحقيقية أخذ اتجاهاً متناقصاً خلال فترة الدراسة بنحو ١٣.٢٤٧ مليون جنيه، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٣.٣٨٪، وقد يعزى ذلك التناقص إلى زيادة معدلات نمو السكان والتي تؤدي لزيادة معدلات استهلاك الفرد من السكر والذي وصل إلى ٣٤ كجم للفرد/سنة وهو يتجاوز النسبة الصحية والتي في حدود نحو ٢٦ كجم للفرد/سنة مع عدم انتهاج الدولة أي سياسة جديدة لزيادة حجم الدعم الموجه للسكر، كما يوضح معامل التحديد (R^٢) أن نحو ٦٩.٢٪ من التغيرات الحادثة في دعم السكر ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٥- تطور دعم الزيوت الغذائية في مصر:

بدراسة واستعراض تطور دعم الزيوت الغذائية خلال فترة الدراسة - جدول (٤)، حيث تبين أن دعم الزيوت الغذائية انخفض خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٩/٩٨ من نحو ٥٨٦ مليون جنيه إلى نحو ٢٨٦.١٢ في عام ١٩٩٩/٩٨، بينما تزايدت قيمته من نحو ٤٦١.٧٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠/٩٩ ليصل إلى نحو ٦٨١.٥٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٠٥، أما الفترة ٢٠٠٧/٠٦-٢٠١٠/٠٩ اتجه الدعم الموجه للزيوت الغذائية إلى الانخفاض من نحو ٦٢٣.٠٢ مليون جنيه إلى نحو ٥١٣.١٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٠٩، كما اتضح خلال فترة الدراسة أن دعم الزيوت الغذائية بلغ نحو ٤٦٩.٩٦ مليون

جنيه في المتوسط ويتقلب بين حد أدنى بلغ نحو ٢٨٦.١٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٩ تمثل نحو ٦٠.٨٨٪ من متوسط دعم الزيوت الغذائية في مصر، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٦٨١.٥٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تمثل نحو ١٤٥.٠٣٪ من متوسط دعم الزيوت الغذائية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي دعم الزيوت الغذائية خلال فترة الدراسة في الصورة التكميلية - معادلة رقم (٥) جدول (٢)، تبين أن إجمالي دعم الزيوت الغذائية أخذ اتجاهاً متناقصاً خلال فترة الدراسة بنحو ٢٥.١٤٤ مليون جنيه، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٥.٣٥٪ وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الأسعار في المجتمع مع تزايد معدلات السكان مما يؤدي لكفاية الدعم الموجه للزيوت الغذائية لسد احتياجات الأفراد في المجتمع، كما يوضح معامل التحديد (ر^٢) أن نحو ٥٧.٩٪ من التغيرات الحادثة في دعم الزيوت الغذائية ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٦- تطور دعم القمح ودقيقه في مصر:

وبدراسة واستعراض تطور دعم القمح ودقيقه خلال فترة الدراسة - جدول (٤)، تبين ارتفاع قيمة دعم القمح ودقيقه من نحو ٨٩٦ مليون جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ١.٨٤٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥، بينما اتجه إلى الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨ من نحو ١.٤٣٩ مليار جنيه ليبلغ نحو ٨٨٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٩/٩٨، بينما اتجه الدعم الموجه للقمح ودقيقه إلى الارتفاع من نحو ٩٢٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٩/٩٨ ليبلغ أقصاه نحو ٥.٤٩٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٠٨، واتضح أن قيمة دعم القمح ودقيقه بلغت في المتوسط نحو ٢.٠٤٠ مليار جنيه حيث يتقلب بين حد أدنى بلغ نحو ٨٨٤.٨٣ مليون جنيه في عام ١٩٩٩/١٩٩٨ تمثل نحو ٤٣.٣٦٪ من متوسط دعم القمح ودقيقه بمصر، بينما بلغ الحد الأقصى نحو ٥.٤٩٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تمثل نحو ٢٦٩.٣٪ من متوسط دعم القمح ودقيقه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي دعم القمح ودقيقه خلال فترة الدراسة في الصورة الخطية فتبين من المعادلة رقم (٦) - جدول (٢) أن إجمالي دعم القمح ودقيقه بالقيم الجارية أخذ اتجاهاً متزايداً خلال فترة الدراسة بنحو ١٧٨.٩٦٥ مليون جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٨.٧٧٪، وقد يعزى ارتفاع معدل النمو السنوي إلى استحداث برنامج لدعم المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى تضاعف السعر العالمي للقمح خلال عام

واحد حيث ارتفع سعر استيراد طن القمح أربعة أضعاف في عام ٢٠٠٧، كما يوضح معامل التحديد (ر٢) أن نحو ٦٠.٥٪ من التغيرات الحادثة في دعم القمح ودقيقه ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

ثانياً: تطور نصيب الفرد السنوي من الأنواع المختلفة للدعم الغذائي:

١- تطور نصيب الفرد من دعم السلع التموينية في مصر:

بدراسة واستعراض تطور نصيب الفرد من دعم السلع التموينية بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة - جدول (٥)، تبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من نحو ٦١.٠٩ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ٢٩.٦٥ جنيهاً في عام ١٩٩٥/٩٤ بينما ازداد خلال عامي ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦ ليبلغ نحو ٣٢.٥٢، ٣٦.٢٢ جنيهاً على الترتيب، ثم انخفض خلال السنوات التالية حتي بلغ نحو ٢٥.٤٤ جنيهاً في عام ٢٠٠٠/٩٩، وتميزت الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٥/٠٤ بارتفاع متوسط نصيب الفرد من نحو ٣٣.٦١ جنيهاً في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ليبلغ نحو ٥٩.٨٨ جنيهاً في عام ٢٠٠٥/٠٤، كما شهدت الفترة ٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩ تدنياً في متوسط نصيب الفرد ما بين حد أدنى بلغ نحو ٥٠.٣٥ جنيهاً في عام ٢٠٠٦/٠٥ وحد أقصى بلغ نحو ٧١.٩٣ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٠٧، واتضح أن متوسط نصيب الفرد من دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٢٥.٤٤ جنيهاً في عام ٢٠٠٠/٩٩ وحد أقصى بلغ نحو ٧١.٩٣ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٢.١٨ جنيهاً.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نصيب الفرد من دعم السلع التموينية بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تتخذ الصورة التربيعية ويتضح من المعادلة رقم (٧) - جدول (٢) أن نصيب الفرد من دعم السلع التموينية أخذ اتجاهًا متزايداً خلال فترة الدراسة حيث يتزايد سنوياً بمقدار بلغ نحو ١.٣٠٣ جنيهاً، وبمعدل نمو بلغ نحو ٣.٠٩٪ من المتوسط السنوي البالغ ٤٢.١٨ جنيهاً، كما يستدل من قيمة معامل التحديد (ر٢) أن نحو ٦٦.٤٪ من التغيرات الحادثة في نصيب الفرد من دعم السلع التموينية في مصر ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٢- تطور نصيب الفرد من دعم الخبز في مصر:

بدراسة واستعراض تطور نصيب الفرد من دعم الخبز بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة - جدول (٥)، فيبين أن متوسط نصيب الفرد ارتفع من نحو ١٦.٥٨ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١ ليبلغ نحو ٣١.٤٥ جنيهاً في عام ١٩٩٦/٩٥، بينما انخفض خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٩/٩٨ من نحو ٢٣.٤٩ جنيهاً إلى نحو ١٦.٠٦ جنيهاً في نهاية الفترة بينما تميزت الفترة ١٩٩٩/٩٩ - ٢٠٠٠/٠٤ بارتفاع متوسط نصيب الفرد من دعم الخبز من نحو ١٧.٢١ جنيهاً إلى نحو ٤١.٥٢ جنيهاً في عام ٢٠٠٥/٠٤، بينما شهدت الفترة ٢٠٠٦/٠٥ تذبذباً في متوسط نصيب الفرد من نحو ٣٦.٥٢ جنيهاً ليلبغ أقصاه نحو ٦٦.٥٩ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٠٧، واتضح أن متوسط نصيب الفرد من دعم الخبز يتراوح خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠١٠/٠٩ بين حد أدنى بلغ نحو ١٦.٥٨ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١ وحد أقصى بلغ نحو ٦٦.٥٩ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٩.٨٣ جنيهاً. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نصيب الفرد من دعم الخبز بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تتخذ الصورة الخطية ويتضح من المعادلة رقم (٨) - جدول (٢) أن نصيب الفرد من دعم الخبز أخذ اتجاهاً متزايداً خلال فترة الدراسة حيث يتزايد سنوياً بمقدار بلغ نحو ١.٨٣ جنيهاً، وبمعدل نمو بلغ نحو ٦.١٢٪ من المتوسط السنوي البالغ ٢٩.٨٣ جنيهاً، كما يستدل من قيمة معامل التحديد (ر^٢) أن حوالي ٥٧.٥٪ من التغيرات الحادثة في نصيب الفرد من دعم الخبز في مصر ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٣- تطور نصيب الفرد من دعم السكر في مصر:

بدراسة واستعراض تطور نصيب الفرد من دعم السكر بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة - جدول (٥)، فتبين أن متوسط نصيب الفرد من دعم السكر تناقص من نحو ١٢.٤٨ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١ ليبلغ نحو ٧.٢٣ جنيهاً في عام ١٩٩٤/٩٣ ولكنه تذبذب في الفترة ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٨/٩٧ بين نحو ٨.٠٧ جنيهاً في عام ١٩٩٥/٩٤ ليحقق نحو ٦.٠٩ جنيهاً في عام ١٩٩٨/٩٧ ثم تناقص ليلبغ نحو ٣.٢١ جنيهاً في عام ٢٠٠٤/٠٣، بينما تذبذب خلال الفترة ٢٠٠٥/٠٤ - ٢٠١٠/٠٩ بين نحو ٣.٠٦ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٠٧ ليلبغ نحو ٥.٦٤ جنيهاً في نهاية تلك الفترة، واتضح أن نصيب الفرد من دعم السكر يتراوح خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠١٠/٠٩ بين حد أدنى بلغ نحو ٣.٠٦ جنيهاً في عام ٢٠٠٨/٠٧،

وحد أقصى بلغ نحو ١٢.٤٨ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٦.١٧ جنيهاً.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نصيب الفرد من دعم السكر بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تتخذ الصورة الخطية ويتضح من المعادلة رقم (٩) - جدول (٢) أن نصيب الفرد من دعم السكر أخذ اتجاهاً متناقصاً خلال فترة الدراسة حيث يتناقص سنوياً بمقدار بلغ نحو ٠.٣٤ جنيهاً، وبمعدل تناقص بلغ نحو ٥.٥٣٪ من المتوسط السنوي البالغ ٦.١٧ جنيهاً، وقد يعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع معدلات الأسعار في المجتمع (معدلات التضخم) مع ارتفاع معدلات نمو السكان مما يخفض من قيمة الدعم الحقيقية مما ينعكس بالسلب على القوة الشرائية للأفراد، كما يستدل من قيمة معامل التحديد (ر^٢) أن حوالي ٦٨.٨٪ من التغيرات الحادثة في نصيب الفرد من دعم السكر في مصر ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

جدول (٥): متوسط نصيب الفرد السنوي من دعم كل من السلع التموينية والخبز والسكر والزيت والغذائية والقمح ودقيقه خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ٢٠١٠/٠٩) بالجنيه

السنوات	نصيب الفرد من دعم السلع التموينية	نصيب الفرد من دعم الخبز	نصيب الفرد من دعم السكر	نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية	نصيب الفرد من دعم القمح ودقيقه
١٩٩٢/١٩٩١	٦١.٠٩	١٦.٥٨	١٢.٤٨	١٠.٨٣	١٦.٥٦
١٩٩٣/١٩٩٢	٤١.٣١	٢٣.١٧	١٠.٠٦	٨.٤٣	٢٣.١٥
١٩٩٤/١٩٩٣	٣١.٩٤	١٩.١٨	٧.٢٣	٧.٣٣	١٩.١٨
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٩.٦٥	١٩.٢٨	٨.٠٧	٦.٧٧	١٩.٢٨
١٩٩٦/١٩٩٥	٣٢.٥٢	٣١.٤٥	٦.٦٤	٦.٢١	٣١.٤٤
١٩٩٧/١٩٩٦	٣٦.٢٢	٢٣.٤٩	٧.٧٤	٦.٣٤	٢٣.٩٦
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٧.٥٩	٢١.٩٧	٦.٠٩	٥.٨٤	٢١.٠٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٥.٩١	١٦.٠٦	٦.٢٨	٤.٥٧	١٤.١٤
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٥.٤٤	١٧.٢١	٦.٢١	٧.٢٢	١٤.٤٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٣.٦١	٢٠.٢٧	٦.٢٩	٨.٥١	١٧.٤٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٩.٥٦	١٩.١٥	٥.٧٢	٧.٠٦	١٩.٧٢

٪

السنوات	نصيب الفرد من دعم السلع التموينية	نصيب الفرد من دعم الخبز	نصيب الفرد من دعم السكر	نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية	نصيب الفرد من دعم القمح وبقيقه
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٤.٥٧	٢٤.٨٦	٥.٣١	٥.١٦	٢٣.٨٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٣.٠٢	٤٠.٦٨	٣.٢١	٦.٠٢	٤٠.٢٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٩.٨٨	٤١.٥٢	٤.١٥	٨.٤١	٣٩.٠٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٠.٣٥	٣٦.٥٢	٤.٢٥	٩.٤٣	٣٣.٥٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٠.٣٩	٤٢.٨	٣.٩٧	٨.٤٦	٤٠.٤٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧١.٩٣	٦٦.٥٩	٣.٠٦	٦.٧١	٦٢.١٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦١.١٣	٤٥.٥٨	٤.٨٤	٦.٧٨	٧٢.٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٥.٤٨	٤٠.٥٦	٥.٦٤	٦.٥٩	٣٦.٨٤
المتوسط	٤٢.١٨	٢٩.٨٣٧٩	٦.١٧٠٥٣	٧.١٩٣١٦	٢٩.٩٢
الانحراف المعياري	١٤.١٣	١٣.٥٦٠٨	٢.٣١٤٦٢	١.٥١٨٠٤	١٥.٨٨

المصدر: حسبت من البيانات الواردة بالجدول (٤).

٤ - تطور نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية في مصر:

بدراسة واستعراض تطور نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة - جدول (٥)، وتبين أن متوسط نصيب الفرد انخفض خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٩/٩٨ من نحو ١٠.٨٣ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١ ليلبغ نحو ٤.٥٧ جنيهاً في عام ١٩٩٩/٩٨، بينما تذبذب متوسط نصيب الفرد خلال الفترة ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠٠٥/٠٤ بين ٩.١٦ جنيهاً، ٨.٥١ جنيهاً بينما انخفض متوسط نصيب الفرد من نحو ٩.٤٣ جنيهاً في عام ٢٠٠٦/٠٥ ليلبغ نحو ٦.٥٩ جنيهاً في عام ٢٠١٠/٠٩، واتضح أن متوسط نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية يتراوح خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠١٠/٠٩ بين حد أدنى بلغ نحو ٤.٥٧ جنيهاً في عام ١٩٩٩/٩٨، وحد أقصى بلغ نحو ١٠.٨٣ جنيهاً في عام ١٩٩٢/٩١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٧.١٩ جنيهاً.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية خلال فترة الدراسة، اتضح أنها تتخذ الصورة التكميلية ويتبين من المعادلة رقم (١٠) - جدول (٢) أن نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية بالقيم الحقيقية أخذ اتجاهًا متزايداً خلال فترة الدراسة حيث يتزايد سنوياً بمقدار بلغ نحو ٠.٣٨١ جنيهاً، وبمعدل نمو بلغ نحو ٥.٢٩٪ من المتوسط السنوي البالغ ٧.١٩ جنيهاً، كما يستدل من قيمة معامل التحديد (ر^٢) أن حوالي

٥٥.٩٪ من التغيرات الحادثة في نصيب الفرد من دعم الزيوت الغذائية في مصر ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٥- تطور نصيب الفرد من قيمة دعم القمح ودقيقه في مصر:

بدراسة واستعراض تطور نصيب الفرد من قيمة دعم القمح ودقيقه بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة - جدول (٥)، تبين أن نصيب الفرد ارتفع من نحو ١٦.٥٦ جنيهاً إلى نحو ٣١.٤٤ جنيهاً خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥، إلا إنه انخفض من نحو ٢٣.٩٦ جنيهاً في عام ١٩٩٧/٩٦ ليلبغ نحو ١٤.٤٣ جنيهاً في عام ٢٠٠٠/٩٩، بينما تميزت الفترة ٢٠٠١/٠٠-٢٠٠٤/٠٣ بارتفاع نصيب الفرد من دعم القمح من نحو ١٧.٤٩ جنيهاً ليلبغ نحو ٤٠.٢٢ جنيهاً في نهاية تلك الفترة، أما الفترة ٢٠٠٥/٠٤-٢٠١٠/٠٩ شهدت تذبذباً في متوسط نصيب الفرد حيث تراوح بين نحو ٣٣.٥٤ جنيهاً في عام ٢٠٠٦/٠٥ ونحو ٧٢.٢ جنيهاً في عام ٢٠٠٩/٠٨، واتضح أن نصيب الفرد من دعم القمح يتراوح خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ بين حد أدنى بلغ نحو ١٤.١٤ جنيهاً في عام ١٩٩٩/٩٨، وحد أقصى بلغ نحو ٧٢.٢٠ جنيهاً في عام ٢٠٠٩/٠٨، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٩.٩٣ جنيهاً.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نصيب الفرد من قيمة دعم القمح ودقيقه خلال فترة الدراسة، اتضح أن الصورة الخطية جاءت بأفضل النتائج والموضحة رقم (١١) - جدول (٢) أن نصيب الفرد من قيمة دعم القمح ودقيقه بالقيم الحقيقية أخذ اتجاهاً متزايداً خلال فترة الدراسة حيث يتزايد سنوياً بمقدار بلغ نحو ٢.٠٢٨ جنيهاً، وبمعدل نمو بلغ نحو ٦.٧٨٪، كما يستدل من قيمة معامل التحديد (ر^٢) أن حوالي ٦٤٪ من التغيرات الحادثة في نصيب الفرد من دعم القمح ودقيقه في مصر ترجع إلى التغير في المتغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

ثالثاً: الأهمية النسبية للأنواع المختلفة للدعم الغذائي في إجمالي قيمته:

١- الأهمية النسبية لإجمالي الدعم المباشر بالنسبة لإجمالي الدعم:

بدراسة الأهمية النسبية لإجمالي الدعم المباشر بالنسبة لإجمالي الدعم خلال فترة الدراسة - جدول (٦)، فتبين انخفاض الأهمية النسبية من نحو ٩٤.٥٪ في عام ١٩٩٢/٩١ ليلبغ نحو ٨٩.٥٢٪ في عام ١٩٩٥/٩٤ ثم ارتفعت إلى نحو ٩٨.٩١٪ في عام ١٩٩٦/٩٥،

بينما عاود الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٠/٩٩ من نحو ٩٦.٣٥٪ ليلبغ نحو ٧٤.٦١٪، لكن خلال الفترة ٢٠٠١/٠٠-٢٠٠٥/٠٤ ارتفعت الأهمية النسبية من نحو ٩٠.٤٦٪ ليحقق نحو ٩٩.٣٦٪ في نهاية تلك الفترة، إلا إنه تذبذب خلال الفترة ٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩ بين نحو ٣٠.٦٪ ونحو ٦١.٨٨٪، وتبين أن الأهمية النسبية خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ تتقلب بين حد أدنى بلغ نحو ٣٠.٦٪ في عام ٢٠٠٦/٠٥، وحد أقصى بلغ نحو ٩٩.٣٦٪ في عام ٢٠٠٥/٠٤، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٧٩.٢٣٪ خلال فترة الدراسة.

٢- الأهمية النسبية لإجمالي دعم السلع التموينية بالنسبة لإجمالي الدعم المباشر:

بدراسة الأهمية النسبية لإجمالي دعم السلع التموينية بالنسبة لإجمالي الدعم المباشر خلال فترة الدراسة - جدول (٦)، تبين أنها اتخذت اتجاهًا عامًا تنازلياً حيث انخفضت الأهمية النسبية من نحو ٧٥.٤٪ في عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ٥٠.١١٪ في عام ١٩٩٦/٩٥، وقد تذبذبت خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠١/٠٠ بين نحو ٥٩.٣٢٪ ونحو ٦٠.١٥٪ ولكن انخفضت الأهمية النسبية من نحو ٨٢.٠٥٪ في عام ٢٠٠٢/٠١ ليلبغ نحو ٤٤.٥٪ في عام ٢٠٠٤/٠٣، بينما تذبذبت خلال الفترة ٢٠٠٥/٠٤-٢٠١٠/٠٩ من نحو ٥٨.٨٨٪ في عام ٢٠٠٥/٠٤ ونحو ٣٨.٣١٪ في عام ٢٠١٠/٠٩، واتضح أن الأهمية النسبية بلغت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ نحو ٣٨.١٪ في عام ٢٠١٠/٠٩، بينما بلغت الحد الأقصى نحو ٧٥.٣٩٪ في عام ١٩٩٢/٩١، بمتوسط سنوي بلغ نحو ٥٧.١٧٪.

٣- الأهمية النسبية لإجمالي دعم الخبز بالنسبة للدعم المباشر:

بدراسة الأهمية النسبية لإجمالي دعم الخبز بالنسبة للدعم المباشر خلال فترة الدراسة - جدول (٦)، تبين أن الأهمية النسبية تزايدت من نحو ٢٠.٤٧٪ في عام ١٩٩٢/٩١ لتبلغ نحو ٤٨.٤٥٪ في عام ١٩٩٥/٩٤ بينما تذبذبت خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٠/٩٩ ما بين ٣٩.١٥٪ في عام ١٩٩٨/٩٧ ونحو ٣٦.٤٤٪ في عام ٢٠٠٠/٩٩، بينما شهدت الفترة ٢٠٠١/٠٠-٢٠٠٤/٠٣ ارتفاعاً في الأهمية النسبية حيث ارتفعت من نحو ٣٦.٢٨٪ لتبلغ نحو ٥٤.٨٣٪ في نهاية تلك الفترة، إلا إنها انخفضت من نحو ٤٠.٨٣٪ في عام ٢٠٠٥/٠٤ لتبلغ نحو ٢٨٪ في عام ٢٠١٠/٠٩، واتضح أن الأهمية النسبية تتقلب من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ حيث بلغت أقصاها نحو

٥٤.٨٣٪ في عام ٢٠٠٤/٠٣، بينما بلغ الحد الأدنى نحو ٢٠.٤٧٪ في عام ١٩٩٢/٩١،
بمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٨.٠١٪.

٤ - الأهمية النسبية لدعم السكر بالنسبة لدعم السلع التموينية:

بدراسة الأهمية النسبية لدعم السكر بالنسبة لدعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة
- جدول (٦)، واتضح أن الأهمية النسبية تزايدت من نحو ٢٠.٤٣٪ في عام ١٩٩٢/٩١
لتبلغ نحو ٢٧.٢٥٪ في عام ١٩٩٥/٩٤، إلا أنها انخفضت في عام ١٩٩٦/٩٥ لتبلغ نحو
٢٠.٤٣٪ ثم تزايدت مرة أخرى خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٠/٩٩ من نحو ٢١.٣٧٪ في
عام ١٩٩٧/٩٦ لتحقيق نحو ٢٤.٤٤٪ في نهاية تلك الفترة، بينما انخفضت من نحو
١٨.٧٣٪ في عام ٢٠٠١/٠٠ لتبلغ نحو ٦.٩٤٪ في عام ٢٠٠٥/٠٤، بينما شهدت الفترة
٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩ تذبذباً في الأهمية النسبية بين نحو ٤.٢٦٪ في عام ٢٠٠٨/٠٧
لتبلغ نحو ١٠.١٧٪ في عام ٢٠١٠/٠٩، وتبين أن الأهمية النسبية تقلب خلال فترة الدراسة
١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩ بين حد أدنى بلغ نحو ٤.٢٦٪ في عام ٢٠٠٨/٠٧، وحد أقصى بلغ
نحو ٢٧.٢٤٪ في عام ١٩٩٥/٩٤، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٦.١٩٪ خلال فترة الدراسة.

٥ - الأهمية النسبية لدعم الزيوت الغذائية بالنسبة لدعم السلع التموينية:

بدراسة الأهمية النسبية لدعم الزيوت الغذائية بالنسبة لدعم السلع التموينية خلال فترة
الدراسة - جدول (٦)، واتضح أن الأهمية النسبية ارتفعت من نحو ١٧.٧٤٪ في عام
١٩٩٢/٩١ لتبلغ نحو ٢٢.٨٥٪ في عام ١٩٩٥/٩٤ بينما انخفضت من نحو ١٩.٠٨٪ في
عام ١٩٩٦/٩٥ لتبلغ نحو ١٧.٦٤٪ في عام ١٩٩٩/٩٨، بينما ارتفعت في عام ٢٠٠٠/٩٩
لتبلغ نحو ٢٨.٤٢٪، إلا إنها انخفضت خلال الفترة ٢٠٠١/٠٠-٢٠٠٣/٠٢ من نحو
٢٥.٣٣٪ لتبلغ نحو ١٤.٩٤٪، لكن شهدت الفترة ٢٠٠٤/٠٣-٢٠١٠/٠٩ تذبذباً في الأهمية
النسبية حيث تراوحت بين نحو ١٨.٧٤٪ في عام ٢٠٠٦/٠٥ كحد أقصى ونحو ٦.٣٩٪
في عام ٢٠٠٩/٠٨ كحد أدنى، وتبين أن الأهمية النسبية اتخذت اتجاهاً تذبذبياً بين الارتفاع
والانخفاض خلال فترة الدراسة ١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩، حيث بلغت أدنى قيمة نحو ٦.٣٦٪
في عام ٢٠٠٩/٠٨، بينما بلغت الحد الأقصى نحو ٢٨.٤١٪ في عام ٢٠٠٠/٩٩، بمتوسط
سنوي بلغ نحو ١٧.٩٥٪.

جدول(٦): الأهمية النسبية لأنواع المختلفة للدعم الغذائي في إجمالي قيمته خلال الفترة (١٩٩٢/٩١-٢٠١٠/٠٩)

السنوات	% الدعم المباشر من إجمالي الدعم	% دعم السلع التموينية من الدعم المباشر	% دعم الخبز من الدعم المباشر	% دعم السكر من دعم السلع التموينية	% دعم الزيوت الغذائية من دعم السلع التموينية
١٩٩٢/١٩٩١	٩٤.٥	٧٥.٤	٢٠.٤٧	٢٠.٤٣	١٧.٧٤
١٩٩٣/١٩٩٢	٨٠.٩٤	٦٢	٣٤.٧٨	٢٤.٣٨	٢٠.٤٢
١٩٩٤/١٩٩٣	٩٣	٦٠.٥٤	٣٦.٣٦	٢٢.٦٣	٢٢.٩٨
١٩٩٥/١٩٩٤	٨٩.٥٢	٥٩.٢٨	٣٨.٥٥	٢٧.٢٥	٢٢.٨٥
١٩٩٦/١٩٩٥	٩٨.٩١	٥٠.١١	٤٨.٤٥	٢٠.٤٣	١٩.٠٨
١٩٩٧/١٩٩٦	٩٦.٣٥	٥٩.٣٢	٣٨.٤٦	٢١.٣٧	١٧.٥
١٩٩٨/١٩٩٧	٩٠.٣	٤٩.١٥	٣٩.١٥	٢٢.١	٢١.١٧
١٩٩٩/١٩٩٨	٧٨.٦	٥٨.٧٩	٣٦.٤٤	٢٤.٢٦	١٧.٦٤
٢٠٠٠/١٩٩٩	٧٤.٦١	٥٧.٥٣	٣٨.٩٢	٢٤.٤٤	٢٨.٤٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٠.٤٦	٦٠.١٥	٣٦.٢٨	١٨.٧٣	٢٥.٣٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٩.٨	٨٢.٠٥	٣٩.٧٣	١٤.٤٨	١٧.٨٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩٣.٦٣	٥٦.١١	٤٠.٣٥	١٥.٣٨	١٤.٩٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٨	٤٤.٥	٥٤.٨٣	٩.٧٠٨	١٨.٢٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٩.٣٦	٥٨.٨٨	٤٠.٨٣	٦.٩٣٦	١٤.٠٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٠.٦	٥٠.٤٩	٣٦.٦٣	٨.٤٤٨	١٨.٧٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٧.٤٦	٤٦.٥٤	٣٩.٥٣	٧.٨٨٧	١٦.٧٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٠.٢٣	٤٩.٠١	٤٥.٣٧	٤.٢٦٣	٩.٣٢٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٧.٣٩	٦٨.٢٦	٢٩.٢٢	٤.٥٥٣	٦.٣٦٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦١.٨٨	٣٨.٣١	٢٨	١٠.١٧	١١.٨٨
المتوسط الهندسي	٧٩.٢	٥٧.٢	٣٨.٠١	١٦.٢	١٧.٩٥

المصدر: حسبت من البيانات الواردة بجدول (٤).

الخاتمة والتوصيات:

يشكل الدعم السلعي أحد المكونات الأساسية لشبكة الضمان الاجتماعي والتي تقوم الدولة بتوفيرها للفئات محدودة الدخل وتمشياً مع دور الدولة في تخفيف العبء على محدودى الدخل تقوم الدولة بتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة عن طريق برنامج الدعم، وبالرغم من الجهود المبذولة من جانب واضعي السياسة للتقليص من نسبة الفقر من خلال برنامج الدعم الحكومي وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من السلع الرئيسية إلا أن ذلك الاهتمام

أدى لارتفاع تكلفة فاتورة نظام الدعم الحكومي وأشارت الدراسة أيضاً إلي أن نظام الدعم الحالي قد أخل بإحدى وأهم أهدافه وركائزه السياسية والاجتماعية بالدولة وهي العدالة الاجتماعية في توزيع الدعم علي الأفراد في المجتمع حيث تبين سوء إدارة وتوزيع الدعم الغذائي وعدم اتفاهه ومناسبته وملائمته مع التوزيع السكاني من جهة وأعداد ونسبة الفقراء في محافظات الجمهورية من جهة أخرى، وفي ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج فإنه يمكن التوصية بما يلي:

- ١- العمل علي وضع آليات من شأنها ضبط والحد النسبي من ارتفاع الأسعار في المجتمع.
- ٢- الأخذ في الاعتبار توجهات دعم الغذاء في المستقبل في ظل الزيادات العالمية المستمرة في أسعار السلع الغذائية.
- ٣- نشر المعلومات الخاصة بحجم الدعم الحكومي في الموازنة العامة للدولة بصفة عامة والدعم الغذائي بصفة خاصة حتي يكون للجمهور العلم بنفقات ذلك البرنامج.
- ٤- العمل علي خفض معدلات التضخم إلي مستوي مقبول يحافظ علي القوة الشرائية للدخل النقدي بما يضمن أيضاً معدلات فائدة حقيقية موجبة محفزة للادخار.
- ٥- تشجيع زيادة حجم الصادرات وذلك بتنمية الأنشطة التصديرية والتي سيكون لها الأثر الفعال في مضاعفة القدرة التشغيلية مما ينعكس علي زيادة الدخل القومي وبالتالي يخفض من نسبة الفقر في مصر.
- ٦- ضرورة العمل علي إعادة هيكلة نظام الدعم علي النحو الذي يضمن وصوله بالقدر المنشود وبالكفاءة المناسبة إلي مستحقيه من الفئات محدودة الدخل.
- ٧- وضع خطط يكون أولويتها تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، باعتبار ذلك شرطاً لا غني عنه لتحسين مستويات الدخل والمعيشة للمواطنين بالدولة.
- ٨- الاهتمام بإعادة توزيع الدعم علي محافظات الجمهورية بما يتلاءم مع عدد السكان ونسبة الفقر في كل محافظة ويحقق العدالة الاجتماعية.

المراجع:

- ١- أحمد قذري مختار محمد بهلول (دكتور)، كفاءة تكاليف سياسة الدعم المباشر للغذاء في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين، قضايا معاصرة في الزراعة المصرية، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.
- ٢- إمام محمود الجسمي (دكتور)، قضية دعم الغذاء في مصر (المشكلات والبدائل المطروحة)، المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديين الزراعيين، ٨/٧ ديسمبر ٢٠١١.
- ٣- أميرة مصطفى محمد حمزة، دراسة اقتصادية للدعم الحكومي للسلع الغذائية في مصر، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ٢٠١٢.
- ٤- أمينة حلمي (دكتور)، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٤٨٢، إبريل ٢٠٠٦.
- ٥- حلمي الراوي، برنامج الدعم المصري بين ضعف الفاعلية وقوة الإلغاء، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، مارس ٢٠٠٨.
- ٦- سونيا محمد على (دكتور) وآخرون، حسن إدارة دعم الغذاء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثانية والتسعون، العدد (٤٦٣ - ٤٦٤)، يوليو/أكتوبر ٢٠٠١.
- ٧- طارق نوير (دكتور)، تطوير نظام دعم رغيف الخبز البلدي في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين، قضايا معاصرة في الزراعة المصرية، ٢٨/٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.
- ٨- إصلاح أنظمة الدعم في الاقتصاد المصري، مؤتمر نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري، معهد التخطيط، القاهرة، ١٩-٢٠ إبريل ٢٠٠٨.
- ٩- عبد الوكيل محمد إبراهيم (دكتور) وآخرون، دراسة اقتصادية لأثر الدعم الحكومي على استهلاك السلع الغذائية في مصر، ندوة التنمية الزراعية في مصر رؤية مستقبلية بعد ٢٥ يناير، جامعة أسيوط، ١٢ مايو ٢٠١٢.
- ١٠- على عبد الرحمن على (دكتور)، دراسة اقتصادية تحليلية لسياسات إدارة دعم السلع الغذائية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٦.
- ١١- فاطمة الزهراء أنور الزلاقي (دكتور)، دراسة اقتصادية لسياسة دعم السلع الغذائية في مصر، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد (٢٧)، العدد (٥)، مايو ٢٠٠٢.

١٢- فوزي حليم رزق (دكتور)، ترشيد الدعم المباشر للسلع الغذائية التموينية ووصوله لمستحقيه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٠، أكتوبر ٢٠٠٥.

13- www.albankaldawli.org

14- www.fao.org

15- www.ifpri.cgiar.org

16- www.mof.gov.eg

17- www.op.gov.eg

18- www.papers.ssrn.com

19- www.britannica.com

20- www.wikipedia.org

Current Status of the System of Food Subsidies in Egypt

A. M. Ahmed¹ Mah. M. Fawaz² Y. S. A. Mzroaa¹ Amira M. M. Hamza¹

¹ Dept. of Agri. Economics, Faculty of Agriculture, Tanta University, Egypt

² Dept. of Agri. Economics, Faculty of Agriculture, Kafr ElShakh University, Egypt

ABSTRACT

The subsidy of commodity A basic components of the social security net, which the government provided for limited categories of income, in line with the government role in easing the burden on low-income people, whereupon the government to provide basic commodities at discounted prices through the subsidy program, despite efforts by policy makers to reduce the incidence of poverty through a program of government subsidy and the provision of basic needs For individuals of the major commodities, but this interest has led to the high cost of the invoice system of government subsidy, and turns out to study the system of current support is in breach of one of the most important objectives and pillars political and social state which is social justice in the distribution of subsidy to individuals in the community by showing poor management and distribution of nutritional support and disagreement and the appropriateness and suitability with the distribution of population on the one hand and the number and The poverty rate in the Governorates of the Republic of on the other hand.